

## قرارات

### وزارة التضامن الاجتماعى

قرار وزارى رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٦

صادر بتاريخ ٢٢/٤/٢٠٠٦

بشأن ربط السكر الحر الإضافى على البطاقات التموينية

وزير التضامن الاجتماعى

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وتعديلاته ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن صرف سلع إضافية مدعمة

على البطاقات التموينية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تحديد أسعار ومراحل تداول السلع

الإضافية المدعمة ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٤٢١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تنظيم وزارة التضامن الاجتماعى ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٢ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تشكيل لجنة لمتابعة برامج إنتاج

وتوزيع السلع المدعمة الإضافية ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/٤/٢٠٠٦ بإلغاء أربعة سلع إضافية

وصرف سلعة السكر ؛

وعلى محضر اجتماع اللجنة العليا لمتابعة برامج إنتاج وتوزيع السلع المدعمة الإضافية

بتاريخ ٥/٣/٢٠٠٦ ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

وعلى موافقة اللجنة العليا لتحديد الأسعار ؛

قرر:

المادة الأولى - يلغى ربط أربعة سلع إضافية على البطاقات التموينية وهى :

(المكرونه - الفول - العدس - المسلى) على أن يتم الصرف منها لحين الانتهاء

من الأرصدة الحالية .

**المادة الثانية** - يصرف للمواطنين المقيدين بالبطاقات التموينية سواء دعماً كلياً أو جزئياً والمعمول بها حالياً ومن خلال البدالين التموينيين نصف كيلو جرام سكر حر إضافي لكل فرد في البطاقة بحد أقصى ٢ كيلوجرام للبطاقة التموينية اعتباراً من أول مايو ٢٠٠٦ ويتم تسليمه للمستهلك بسعر ١٥٠ قرشاً للكيلو جرام .

**المادة الثالثة** - يحدد أسعار تداول سلعة السكر الحر الإضافي الذي سيوزع على البطاقات التموينية على النحو التالي :

١٢٥ قرشاً / كجم سعر تسليم سكر الكوامل من شركة السكر والصناعات التكاملية إلى شركتي تجارة السلع الغذائية بالجملة (المصرية والعامية) .

١٤٠ قرشاً / كجم المعبأ سعر البيع للبدالين التموينيين من فروع شركتي الجملة المصرية والعامية .

١٥٠ قرشاً / كجم المعبأ سعر البيع للمستهلك من أصحاب بطاقات التموين ذات الدعم الكلي والجزئي .

ويحسب نسبة مسموح نصف في المائة من الكميات المنصرفة .

**المادة الرابعة** - يتم تداول سلعة السكر الحر الإضافي المقرر إضافته على البطاقات التموينية وفق الإجراءات والقواعد المنصوص عليها بالمادة الثانية والثالثة بالقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ٢٠٠٤

**المادة الخامسة** - يشمل التكلفة وهامش الربح لشركتي تجارة السلع الغذائية بالجملة (المصرية والعامية) كما هو موضح بالمادة الثانية من القرار رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٤ ، كما يتم الالتزام بإنتاج عبوات ٥٠٠ جرام تتناسب مع عدد البطاقات التموينية ذات الفرد الواحد والثلاثة أفراد التي تحددها وزارة التضامن الاجتماعي على أن تكون باقى العبوات زنة واحد كيلوجرام .

**المادة السادسة** - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه .

وزير التضامن الاجتماعي

الدكتور / على السيد المصباحي